

ندوة «البناء» الثالثة عن المجلسين (النواب والشيوخ)... البعد القانوني والدستوري

النظام عاجز عن عبور أبواب الحلول والشارع قد يكون ردّ المطالبين بالإصلاح

- طبارة: الطائف ربط إنشاء مجلس الشيوخ بانتخاب مجلس نيابي غير طائفي لحماية حقوق الأقليات الدينية
- جريساتي: إما أن يطبق هذا النظام وإما نذهب إلى نظام جديد نرتضيه جميعاً
- نعمان: لا فرصة لترميم النظام ويجب عدم إسقاط دور الشارع والتدابير الاستثنائية في الظرف الاستثنائي
- بقرادوني: قادمون على مرحلة صعبة حتى أواخر السنة وإذا لم تحصل انتخابات رئاسية فنحن ذاهبون إلى المجهول
- رياشي: لنطرح بكل ثقة ومجاهرة للرأي العام أن الدستور لا يصلح، كيف نريد أن نصل إلى دولة مدنية وكل شيء فيها طائفي؟

وأنتهم سيفرضون علينا انتخابات نيابية، ولن يكون هناك تمديد. لكننا قادمون على مرحلة صعبة حتى أواخر السنة. وإذا لم تحصل انتخابات رئاسية قبل نهاية السنة، فإننا ذاهبون إلى المجهول. وربط البعض ما يجري في لبنان بما يجري في الحوار، خصوصاً في سورية، حتى في ما يخص وحدة البلد أو تعرّضه للتفتت، وكان هناك رأي يقول: «إذا استطاع النظام السوري والشعب والجيش أن يحافظوا على وحدة سورية فوحدة لبنان مؤمنة». لكن أحداً لم يجد الجواب الشافي على السؤال: إذا فرضت الظروف إما التمديد للمجلس النيابي الحالي أو القبول بانتخابات على أساس قانون «الستين»، ماذا بإمكان المعارضين أن يفعلوا، فكان التباين بين «أم الصبي» القابلة على مَضَى وبين الداعين إلى إجراءات استثنائية، في ظلّ يأس من أيّ إمكانية للإصلاح، طالما أنّ قوانين الانتخاب لا تحل كل المشكلات المطروحة، ومنها مسألة استخدام المال في التأثير على إرادة الناس.

هي أشهر قليلة تفصلنا عن استنفاد الوقت اللازم لأيّ إجراء قانوني لوضع الانتخابات على سكة تغيير قانونها، في ظل حيرة اللبنانيين لوضع الانتخابات بين أن يتمّ انتخاب رئيس للجمهورية قبل الانتخابات النيابية، أو تجري الانتخابات قبل انتخاب الرئيس، هذا إذا ترك لهم الخيار في ذلك.

الطائف؟ عندما يابّر أحد كبارنا، وهو الرئيس نبيه بري، إلى هذا الطرح، اضطر (بري) ولم يكن يناور إلى سحب الطرح معتزلاً، هذا يشرح أننا في مآزق حقيقي في الطائف بمرحلة الانتقال من الحال الطائفية إلى اللاتائفية؟

قنديل: نحن في الحلقة السابقة (الثانية) عندما ناقشنا توازنات الطوائف وصلنا إلى استنتاج بأنه عشيّة ولادة الطائف كان ميزان القوى الاجتماعي والسياسي والإعلامي، وحتى العسكري، طائفاً باتجاه الخروج من الطائفية. وكان عنوان النظام الطائفي أنّ ثمة قوى تدافع عنه وترى وهما أنه يعجز عن مصلحة من تمثل، وهي عاجزة عن الدفاع عنه، بينما القوى الأخرى، كما أخبرنا الأستاذ زاهر والدكتور البير منصور، كان الإحاح عليهم بالآيوعودوا من الطائف قبل تحديد مدة محددة لانتهاء الطائفية. الآن وبعدم تنعّم كل الطوائف بصيغة النظام الذي أنتجه الطائف، لم يعد لإلغاء الطائفية قوة الدفع، المسيحيون، أو القوى السياسية المسيحية، تعتبر أنها مغبوتة من التطبيق الأمرج للنظام الطائفي، وتطالب بحقها في تمثيل طائفي. السؤال: هل وصلنا إلى طريق مسدود في ترميم النظام الطائفي؟ وإذا كان لا، ما هو المخرج في قلب النظام الطائفي؟ وإذا كان نعم، فهل يمكن الذهاب إلى اللاتائفية فوراً؟ وإذا كان لا، هل ثمة صيغة أفضل من صيغة مجلس نواب لاطائفي ومجلس شيوخ تتمثل فيه الطوائف؟ إذا قلنا إن نظام الطائف لا إمكانية للإصلاح من داخله وأنه استنفذ وإمكانية لترميمه وترقيعه، والبدل يكون بدء التأسيس للخروج من النظام الطائفي، وبدء الخروج لا يتمّ إلا بصيغة المجلسين، واحد طائفي والآخر غير طائفي؛ وتوزيع الصلاحيات بينهما، يصبح من حقلنا أنها وضعت في الطائف وأصبحت جزءاً من الدستور. هل لدى الفريق السياسي المسيحي خارطة طريق أخرى لإنصاف المسيحيين من ضمن النظام الطائفي؟ أم أنه واثق بأن الخروج من النظام الطائفي هو الأقف والتأسيس له قد تكون أمثل وصفة توصل إليه هي صيغة المجلسين؟

جريساتي: عنوان الطائف المريض هو الشراكة الفعلية بين المكونات الطائفية في صناعة القرار الوطني، هل هناك عنوان آخر وهل تحقق؟

قنديل: لا.

جريساتي: فكيف تريدني أن استكين إلى يومي وغدي ومصيري، ولم أشارك في هذا النظام يوماً منذ أن وجد؟ استكين لمصري ولحقوقي الميثاقية التي ليست مئة من أحد، وشراكتي الفعلية وانتقل منها مستكيناً إلى دولة المواطنة؟ لو طبق الطائف، على ما كنا ندعو من مرجعيات روجية وزمنية بالكامل، وفقاً لمطوقه وعنوانه العريض وتفصيله، واستكان كل مكوّن إلى يومه وغده ومصيره، لا يمكن الخروج بالطائف، ومن ضمن الطائف، من الحالة الطائفية إلى اللاتائفية التي هي مطلب الجميع. لكن نغزّ النفس بدولة المواطنة على أساس أننا سائرّون بالطائف لنصل إلى دولة المواطن، تكون نعيش سرايا.

قنديل: أفيهم من كلامك أنّ المخرج من المآزق الذي نعيشه اليوم، هو تطبيق الصيغة الطائفية التي نرض عليها الطائف لزم كاف، ليشعر بالسكينة للمكوّن المسيحي فيستني البحث عن مخرج أخرى؟

جريساتي: أو لنذهب إلى اتفاق آخر.

قنديل: إلى مؤتمر تأسيسي؟

جريساتي: لا نريد تسمية تأسيسي لكي لا يتحسّس مني مكوّن معين.

قنديل: أتحدث عما هي الألية لذلك؟

جريساتي: قبل يوماً كيف يمكن أن يأتي الحلّ في الشرق الأوسط، قال جوبير: يأتي من التعب والإنهاك، ويأتي من الواقعية ومن الصدفة، والعناصر الثلاثة متوافرة في لبنان اليوم.

قنديل: ما هي الألية؟ هيئة الحوار؟

جريساتي: نفتح الحوار على أشياء أكثر، حوار لا يستغني أحداً، يبحث، ليس فقط باللامركزية، ماذا تعني اللامركزية في ظل هذا النظام العقيم، ومجلس الشيوخ ماذا يعني اليوم في القضايا المصرية، وماذا يعني الحوار في الخطوط التنموية الشاملة، أو بقانون الانتخاب الذي لا يستطيعون الإقفاق على معياره؟ إما أن يطبق هذا النظام وإما نذهب إلى نظام جديد نرتضيه جميعاً.

نعمان: لعدم إسقاط دور الشارع

نعمان: فهمت منك أنه في الحلقة السابقة توصل المتحاورون إلى أنّ هناك شبه استحالة للجوء إلى الشارع، لأنه قد يقسّر من قبل جهة ما على نحو مغاير لما تقسره جهة أخرى، الآن فهمت مما قاله الوزير جريساتي، أنّ هناك استحالة في التوصل لتطبيق ما نرض عليه الطائف من خلال نصوصه بالذات، وهل يجب العودة أو اللجوء إلى المجلس التأسيسي، قبل ذلك أوذ التنويه إلى أمر معيّن، يجب



جريساتي: مسالك سرابية

جريساتي: علينا أن نسال ماذا أعطى الطائف على صعيد السلطات التي أنشأها أو التي استحدثها؟ الطائف استحدثت سلطة واقعية شهدها معنا، مثلاً مجلس الوزراء الذي انتقلت إليه صلاحيات رئيس الجمهورية، هذه سلطة شرعية استحدثتها وأنشأت بها السلطة الإجرائية، واستحدثت المجلس الدستوري، وهذا إنجاز عظيم للطائف الذي لحظ أيضاً، ما يمكن تسعيته بالمؤسسات أو بالمسالك السرابية يعني المتناحية من

السراب، وأنا هنا أدرج، إذا أردنا الحديث عن المسالك، إلغاء الطائفية وليس السياسية بمقتضى المادة 95 من الدستور، وإقرار قانون إنتخاب من خارج القيد الطائفي. ومن المؤسسات السرابية التي أنشئت مجلس الشيوخ. الطائف كرس المقاربة الطائفية أو ما يسمى «كوفدرالية الطوائف» التي هي سمة النظام السياسي اللبناني، التركيز أتى بمعرض كثير من المواد التي أنشأت سلطات، وفي الوقت نفسه، لأنه لحظ بنهاية المرحلة الانتقالية التي تدوم منذ سنة 1926، الدستور اللبناني الأول لحظ إمكانية أن نذهب جميعاً إلى دولة المواطنة، بمقتضى أنّ المادة 95 من الدستور وبمواد أخرى كالمادة التي أنشأت مجلس الشيوخ. أراد المشرّع أن يخلق سراياً للشعب اللبنانيين كما يقول له: «ولا يهكم نحن سائرّون إلى إلغاء النظام الطائفي، بدلنا أننا يوماً ما نريد أن نقرّ قانون إنتخاب من خارج القيد الطائفي، ويوما سيتمّ إلغاء الطائفية وشرح الألية، ويوما سنذهب إلى تأسيس مجلس شيوخ». لذلك، كل مقاربة لمجلس الشيوخ، خارج هذا السراب الذي يتراد به تعطية الواقع الطوائفي المتجدد في الطائف، هو خطر في التوصيف بنجم عنه عقد الآمال المزيفة، وإغراق النظام أكثر فأكثر في آمال وكسوف عند الكثير من الطوائف والمكونات، لا سيما أنّ نص المادة صريح.

قنديل (مقاطعاً): كأننا نقول إنّ الانتقال من النظام الطائفي إلى النظام اللاتائفي يمكن أن يتمّ دفعة واحدة؟

جريساتي: لا، كأننا نقول إنّ الانتقال من الحال الطائفية إلى اللاتائفية، بمقتضى دستور الطائف، غير ممكن. ونحن لسنا ممن نؤمن النفس بالسراب، نتعامل مع الطائف على أساس مرحلي، والطائف يقول، في نهاية المطاف، هناك دولة المواطنة. أسأل: المادة 95 التي دعت إلى إلغاء الطائفية وليس فقط الطائفية السياسية، بألية مشروحة في منتهى تدبّر بالقول «عند تحقق المناصفة في التمثيل النيابي يصار إلى...» ويشرح هذه الألية، لماذا لم نبادر إلى هذه الألية بعد أكثر من 27 سنة من إقرار



طبارة: مجلس الشيوخ ظاهرة تتوسع

طبارة: اعتماد مجلس الشيوخ كهيئة إلى المجلس النيابي المنتخب من الجميع، كل ولاية لها أهمية بمعدل عن عدد تكون هي القاعدة، اليوم، في معظم الدول. وبحسب الإحصاءات في العام 1975 كان عدد الدول التي تعتمد مجلس شيوخ لا يزيد عن 45 وفي العام 2016 أصبح العدد 75، أي إلى ازدياد، لأنّ هناك دولاً تفكر، مثل لبنان مثلاً، بوضع هذه الصيغة «على السكة»، وقد لحظها في الدستور. ويمكن أن تطبق بين يوم وآخر. ومجلس الشيوخ بات جزءاً من النظام البرلماني الديمقراطي.

قنديل: أساس الاهتمام الدولي والرغبة باعتماد هذه الصيغة، ما هي مستنداها الاساسي؟

طبارة: تختلف بين دولة وأخرى، كل دولة لها اعتباراتها، في الدول الفيدرالية هناك إضافة إلى المجلس النيابي المنتخب من الجميع، كل ولاية لها أهمية بمعدل عن عدد المواطنين فيها. لذلك، في الولايات المتحدة، منذ أن أنشئت، هناك مجلسان: شيوخ ونيابي. في إنكلترا هناك مجلس لوردات نشأته مختلفة، لوجود امتيازات للنبل، أي غير الفدرالية هناك اعتبارات تلعب دوراً في مراعاة الأقليات والأقليات الموجودة، التي تخشى من الازدياد وطغيان الاكثريّة في مجلس النواب. الطائف عندما اقترّم إنشاء مجلس الشيوخ وربط وجوده بمجلس نيابي منتخب على أساس غير طائفي، أرادوا حماية حقوق الأقليات، لا سيما الطوائف التي تخشى من طغيان الطوائف الأخرى.

قنديل: معالي الوزير جريساتي، السؤال يطرح في ضوء ما يحكي اليوم عن الغبن المسيحي، هل يمكن لصيغة مجلس الشيوخ، كما تضمّنها الطائف ونرض عليها الدستور، أن تشكل جواباً طالما أنّ القضايا التي يفكر فيها اللبناني، ويتصرّف تجاهها في مثل أي بلد في العالم لديه هويات مركبة، هناك هوية وطنية تقارب فيها مسائل التشريع العامة: قانون الطيران، العمل، وهناك قضايا تثير لدى مقاربتنا هويته الأخرى التي هي الطائفية، مجلس الشيوخ يتناول القضايا التي اصطلح على أنها مسيحية، أي التي تستدعي أن تتدخل الطوائف بمقاربتنا مباشرة، هل يشكل طمأنة أكثر من فرضية الذهاب إلى قانون إنتخابي على أساس طائفي كما يجري الحديث عنه بتعديل رسم الدوائر وبالفرزوكسي أو سواها؟

وقدم رئيس تحرير «البناء» ناصر قنديل الندوة قائلاً: هذه الحلقة الثالثة من الندوة التي أبلغتها جريدة «البناء» بالتعاون مع الشبكة الوطنية للإرسال «أن. بي. إن» التي توجه لها التحية ولل فريق العامل فيها أين، وكيف جاءت إلى الطائف، وكيف ولدت، في النقاش في ضوء الفراغ الدستوري والانسداد السياسي الذي يعيشه البلد الآن».

الحلقة الأولى من الندوة شارك فيها النائب السابق لرئيس مجلس النواب إلي الغزالي، رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي الوزير علي قانصو، الوزير السابق زياد بارود والدكتور وسيم منصور. تناولت الإطار السياسي للنقاش القائم الآن: هل يمكن لصيغة المجلسين أن تؤمّن صحة التمثيل التي يشكو منها تحت عنوان عريض «الفريق المسيحي»، وهل تحقق التلازم الذي يريده المتعلمون نحو الإصلاح على أساس مجلس لاتائفي يمكن أن نذهب إلى انتخابات وفق قانون النسبية والدائرة الواحدة، وبين مجلس يضع الكوابح والضوابط التي تحتاجها الطوائف؟ توصلنا إلى الخلاصة الأساسية بعد نقاش ساعتين، أنه من هنا حتى تشرين الثاني، ما لم يقرّ قانون جديد للانتخابات فلن يكون بالإمكان إقرار قانون الدعوة على أساسه للانتخابات 2017 في حزيران، لأن الهيئات الناخبة يجب أن تدعى وهناك عطل ومهل، وبالتالي هذا يعني أننا ما لن نقرّ قانوناً قبل تشرين الثاني. فإننا ذاهبون إلى أحد خيارين: إما التمديد وإما «قانون الستين»، وفي ظل وجود قوى سياسية وأزمنة تقول إننا لن نذهب إلى قانون الستين مهما كان الثمن، وبعضها الآخر لن يقبل التمديد لا شراكة ولا تشريعاً لما ينجم عنه مهما كان الثمن، قد تكون أمام الفراغ الكبير في الرئاسة وفي المجلس النيابي.

أما في الحلقة الثانية، فناقشنا الإطار الميثاقي وشارك فيها الوزير السابقان البير منصور وزاهر الخليل، الباحث في «الدولية للمعلومات» محمد شمس الدين، وعميد الإعلام في الحزب السوري القومي الاجتماعي معن حمزة تعبيرا عن التيار العلماني وكيف كان ينظر إلى ميزان القوى عشيّة الطائف، بين القوى التي تريد إلغاء الطائفية وبين الطائفيين.

وعرفنا من الدكتور البير والأستاذ زاهر أنّ الجوّ في الطائف كان أفضل من الآن. بمعنى أنه حتى الذين يدعون إلى مراعاة الاعتبارات الطائفية، كانوا جليين بالحديث عن الصيغة الطائفية، بينما نجد الآن أنّ الخطاب الطائفي في صراحة على مستوى كل الطوائف وهناك تنافس في الحضور الطائفي. وتوصلنا إلى خلاصة بأنه لا يمكن الرهان على ضغط شعبي لفرض تفاهم على قانون انتخابي، حتى لو كان صيغة من قبل الطائف اتفق عليها اللبنانيون اسمها مجلس نيابي من خارج القيد الطائفي ومجلس للشيوخ تتمثل فيه الطوائف، وأيّ استخدام للشارع سيلبس الثوب الطائفي، وسيردّ عليه بشارع بلون طائفي آخر، ونذهب إلى ما لا تحمد عقباه، وبالتالي، قد تكون أمام مرارة اضطراب القبول بأحد الخيارين المزيّن: التمديد أو إجراء انتخاب على قاعدة «قانون الستين».

في هذه الحلقة، سنتناول الإطار القانوني والدستوري، وترحب بمعالي الوزراء الدكتور بهيج طبارة، الدكتور سليم جريساتي، الأستاذ كريم بقرادوني الذي للأسف لن يكمل معنا كل الحلقة لالتزامه بواجب مهني، الدكتور عصام نعمان الكاتب الدائم المقيم في «البناء» وعميد القضاء في الحزب السوري القومي الاجتماعي المحامي ريشار رياشي، بما يعني القضاء من بعد قانوني، دستوري في فهم ومقاربة المسائل، وزملاؤنا في «البناء» الذي سيدلون بأسئلة في سياق البحث المشترك بموضوع الحلقة، التي تضمّ محورين أساسيين، الأول: البعد القانوني والدستوري، بمعنى أنه كيف يمكن لهذين المجلسين أن تضمّنها الصيغة اللبنانية، من أين أتت فكرتهما؟ والصيغة العالمية من أين أتت؟ هل هما مجرد غرقان تنقاسمان الصلاحيات لضرورات التشريع، أم هناك خصوصية سياسية فرضت وجودهما؟ في أميركا، مثلاً، يوجد موضوع الولايات والتمثيل النسبي. وفي فرنسا هناك مجلس الأعيان. وفي بريطانيا مجلس اللوردات. هل هذا هو الوضع لدينا وأين نحن؟ وبالتالي، ماذا يعني تقسيم الصلاحيات؟ وماذا يعني ذلك في صيغة النظام البرلماني ككل، وإلى أي مدى تعدّل هوية النظام أو يحافظ عليها، وهل تفتح نافذة نحو إلغاء الطائفية أم هي الصيغة التي ستكرس الطائفية و«نسكر ونقول كيبنا المفتاح في البحر»؟

هي أسئلة لوضع معطيات قانونية دستورية أمام القارئ والمشاهد، لنكمل ما وصلنا إليه في الحلقتين الماضيتين، إذا ذاهبون إلى فراغ أو إنتخابات بقانون الستين، سوف يقاطعه نصف اللبنانيين، كما حدث عام 1992، أم إلى تمديد أعرج لا يرضاه نصف اللبنانيين؟ هل هذا يعني أننا ذاهبون إلى المؤتمر التأسيسي لأن الطائف، في النهاية، كان شكلاً من أشكال المؤتمر التأسيسي، هذا هو السؤال السياسي الأساسي من وحى النقاش القانوني - الدستوري الذي نبدأه مع الدكتور بهيج طبارة، من أين وإلى أين صيغة مجلسي النواب والشيوخ؟